

علاقات البلدين أسهمت في تعاضد التعاون الاقتصادي بينهما... الذهبي لـ "البلاد":

## 447 مليون دولار حجم الاستثمارات البحرينية في الأردن

• بشينة قاسم من عمان

وصف رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين بأنها متميزة وحميمية ولها عمق تاريخي يعود إلى بداية السبعينات، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية. وأشار إلى أن التعاون بين البلدين أثمر في المجالات كافة خصوصاً في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، إذ وصل التبادل التجاري خلال عام 2008 إلى ما يقارب 174 مليون دولار وخلال النصف الأول من هذا العام إلى ما يقارب 39 مليون دولار، كما أن الاستثمارات البحرينية في الأردن المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني بلغت حتى الربع الأول من عام 2009 ما يقارب 447 مليون دولار تتوزع على المجال السياحي والصناعي.



• رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي يتحدث لـ "البلاد"

• خليفة بن سلمان رجل دولة استطاع بحنكته النهوض باسم البحرين في المحافل الدولية

• الأردن تعامل بكل حزم مع التصعيدات الإسرائيلية في القدس

• قطاع المياه نما خلال السنوات العشر الماضية رغم شح الموارد المائية

– لقد تعامل الأردن بكل حزم مع التصعيدات الإسرائيلية الأخيرة في القدس المحتلة والأماكن المقدسة فيها التزاماً بالدور والمسؤولية التاريخية والدينية للهاشميين في رعاية الأماكن المقدسة في القدس الشريف. وكما أوضح جلالة الملك عبدالله الثاني في غير مناسبة، إن القدس خط احمر وقد وجه العاهل الأردني رسالة واضحة إلى الجانب الإسرائيلي بالكف عن اعتماد الممارسات الاستفزازية الأحادية الجانب التي تهدف إلى نسف الجهود الجديرة التي تبذل على الصعيد الإقليمي والدولي خصوصاً منذ مجيء الإدارة الأميركية الجديدة.

نحن نتعامل مع إسرائيل من خلال معاهدة السلام التي اتت منذ توقيعها ضمن جهود المملكة للحفاظ على الحقوق العربية والفلسطينية ودعم الأخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال. ومن هذا المنطلق تصدينا للإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في الأقصى المبارك واستطاعت الجهود الأردنية بقيادة جلالة الملك باحتواء الأزمة الأخيرة التي نشبت والتي حاولت جهات متطرفة استغلالها لتعطيل الجهود التي تبذل لإعادة إحياء مفاوضات الحل النهائي التي ستؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة الآن على يقين بأنه في عدم وجود تقدم واضح نظراً لتعنت الجانب الإسرائيلي بالاستجابة إلى مطالب المجتمع الدولي في إعادة انطلاق مفاوضات الحل النهائي تهدف إلى إرساء السلام في كافة المنطقة ستبقى قوى التطرف تحاول الإبقاء على الأوضاع الحالية وإيجاد الطرق الكفيلة بنشوب حروب وازمات جديدة.

كما استطاعت القيادة الأردنية حشد التأييد الدولي اللازم لحل الدولتين، الامر الذي انعكس بوضوح في سياسة الادارة الاميركية الجديدة. وجعل المبادرة العربية للسلام ركناً أساسياً للتسوية بعد قيام الدولة الفلسطينية واستعادة كافة الحقوق العربية.

واوعد ان اشدد هنا على ان ملف التوطن ليس له مكان في القاموس السياسي الأردني، والمملكة كانت وستبقى على الدوام السند والدعم للاشقاء الفلسطينيين لاعادة كافة حقوقهم المشروعة وخاصة حق العودة والجميع يعرف ذلك من خلال مواقف الاردن التاريخية وبعيدا عن العزائبات. السلام سيبقى الخيار الوحيد الذي يفيد شعوب المنطقة بأسرها وقد اسهمت الجهود الاردنية في جعل السلام في الشرق الاوسط مصلحة حيوية للمجتمع الدولي بغض النظر عن اراء البعض التي تفتقد الى الواقعية وقصر النظر لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

واوعد هنا ان اضيف ان الحل الوحيد يستند الى قيام دولتين من خلال مفاوضات على مسائل الحل النهائي وعدم الخوض في طول وطروحات مؤقتة اثبتت الايام عدم نجاعتها.

• يقع الاردن على حدود العراق وفلسطين، ويمتاز بفتح ذراعاه لاستقبال اعداد كبيرة من المهاجرين العرب الوافدين اليه، ما يضغط على القطاع الخدماتي من صحة وتعليم وإمدادات المياه والطاقة... ترى، كيف تتعامل الحكومة الاردنية في مواجهة ذلك؟

– إن الأردن يضطلع بدوره القومي والتاريخي دوماً في مساندة الاشقاء العرب، وفيما يتعلق بالأخوة الصيوف العراقيين فقد قامت الحكومة الأردنية بمنح كافة التسهيلات لهم من حيث تسهيل دخولهم الى الاردن وتقديم كافة الخدمات لهم وخاصة على المستوى الصحي والتعليمي، وتحمل الاردن تبعات استضافة الاعداد الكبيرة من الاخوة العراقيين، وبلا شك فقد أحدثت موجة الهجرة ضغطاً كبيراً على القطاعات الخدمية والبنية التحتية وما تبعها من كلفة بلغت 1,6 مليار دينار أردني، وعلى الرغم من مرور عدة سنوات وحرصاً من الأردن على دعم الاخوة العراقيين فان الحكومة وبتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني مازالت تقدم لهم كافة التسهيلات اللازمة، وقد عملت الحكومة على تنظيم حركة المرور بين البلدين من خلال نظام تأشيرات فعال والذي تم استحداثه بناء على طلب الحكومة العراقية وذلك كون الأردن يعتبر المنفذ الرئيس لأغلبية الاشقاء العراقيين.

اما فيما يتعلق بالأشقاء الفلسطينيين، فإن حركة عبورهم عبر الأردن هي حركة طبيعية ومنظمة وضمن إجراءات معينة ومنذ سنوات طويلة، وهذا الدور الذي تقوم به المملكة هو انطلاقاً من موقف الأردن الدائم والداعم للقضية الفلسطينية وللأخوة الفلسطينيين.

• كلمة توجهونها لرئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان؟

– نبارك لسموه أولاً ما حظي به من تكريم من منظمة اليونسكو بمنحه ميدالية ابن سينا الذهبية لجهوده المعطاءة في قطاع الثقافة، كما نبارك له صدور الإرادة الملكية الكريمة بإنعام لقب صاحب السمو الملكي الأمير عليه، وذلك تقديراً وتكريماً من جلالة الملك حمد بن عيسى لسموه في نهضة البحرين الحديثة، وليس ذلك بغريب، فخليفة بن سلمان رجل دولة استطاع بفضل حنكته السياسية المديدة أن ينهض باسم مملكة البحرين في المحافل الدولية.

بتروليوم لتطوير حقل الرشة الغازي وهذه اتفاقية مهمة جداً للأردن حيث تشير توقعات شركة BP إلى أن الإنتاج قد يتراوح بين 330 – 1000 مليون قدم مكعب في اليوم، الامر الذي سيكفي كامل احتياجات المملكة من الغاز الطبيعي.

كما تعمل الحكومة على الإبراع في بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل على الطاقة النووية. ونحن على يقين أن هذه الجهود ستسهم على المدى المتوسط والمدى البعيد في تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، وبالتالي التقليل من تأثير ارتفاع الفاتورة النفطية على الاقتصاد والمواطنين.

أما على المدى القريب فتعملون أن الحكومة قد قامت في شهر فبراير من العام الماضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية وربطها بالأسعار العالمية هبوطاً أو صعوداً وكما هو متبع في معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية على سواء.

إلا أن الحكومة قد راعت عند قيامها بتحرير أسعار المشتقات النفطية شريحة واسعة من المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود. إذ صاحب اتخاذ قرار تحرير الأسعار ورفع أسعار المشتقات النفطية اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير المهادنة إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

• ما إنجازات الحكومة في مساندة معالجة ارتفاع الأسعار؟ ولماذا لم يلمس المواطن الأردني ثماراً لهذه الإنجازات؟ وما الموارد التي أحكمت تأثيرها على الأسعار والحكومة حتى بدت كل اللول غير قادرة على إحداث تأثير واضح؟

– لقد نجحت الحكومة من خلال سلسلة إجراءات في ضبط الأسعار، ولكن كما نعلم جميعاً بان العديد من السلع ارتفعت اسعارها عالمياً من مصدرها في بداية الأزمة، إذ انها سرعان ما استقرت الاسعار وعادت الى معدلاتها الطبيعية واللبقاء على هذه المعدلات فقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بعقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع أصحاب المصانع وكبار التجار والموردين والقطاعات ونتج عنها انخفاضات منتتالية بالأسعار وتعهد بتوفير كميات كبيرة تكفي حاجة السوق وبأسعار مقبولة وبموامش ربحية منخفضة حيث بدأ رصد انخفاض لعديد من السلع لهذه العام.

• ما حجم العلاقات البحرينية الأردنية، خصوصاً في مجالات التنمية والتبادل التجاري والتعاون في العديد من المجالات الأمنية؟

– إن العلاقات الأخوية بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين متميزة وحميمية ولها عمق تاريخي يعود إلى بداية السبعينات، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، إذ تم تنظيم العلاقة الاقتصادية والتجارية بأول اتفاق اقتصادي تجاري بين المملكتين في عام 1975، ولمواكبة آخر المستجدات الاقتصادية التي تظهر على الساحة الدولية تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة بين البلدين الشقيقتين في عام 2000 إذ تضمن هذا الاتفاق الإعفاء الكامل للسلع الوطنية المتبادلة بين الجانبين من كل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، بحيث سبقت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في هذا الإعفاء، إذا علمنا أن الإعفاء على المستوى العربي بدأ في 1 يناير 2005. كما أن الجانبين حرصا على استمرارية تطوير وتعزيز هذه العلاقات وعلى المستويات كافة من خلال الاتفاق على إنشاء اللجان المشتركة وعلى جميع المستويات وتتويجا لذلك تم إنشاء اللجنة العليا الأردنية البحرينية المشتركة في عام 2000 برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين، وقد تم عقد أربع دورات لهذه اللجنة بالتناوب لدى كل جانب، ونتج عن هذه الدورات قرارات وتوصيات كان لها الأثر الكبير في زيادة وتيرة والتعاون وتنميتها في كافة المجالات خصوصاً في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، إذ وصل التبادل التجاري خلال عام 2008 إلى ما يقارب 174 مليون دولار وخلال النصف الأول من هذا العام إلى ما يقارب 39 مليون دولار.

وكما تعرفون فإن التراجع لهذه الفترة من هذا العام يعود لتأثيرات الأزمة المالية العالمية، كما أن الاستثمارات البحرينية في الأردن المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني بلغت حتى الربع الأول من عام 2009 ما يقارب 447 مليون دولار تتوزع على المجال السياحي والصناعي. كما أن الجانبين وقعا أهم اتفاقيتين اقتصاديتين تعززان تنمية التعاون الاقتصادي إلى جانب اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة الموقعة بين البلدين الشقيقتين في عام 2000، هما (اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات).

• وجود حكومة إسرائيلية متطرفة تغلب هواجس وانتمايات التطرف على تشكيلها بالقرب منكم، لا شك أنه يفرض عليكم تحديات مستجدة، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتداءات الأخيرة على المسجد الأقصى ولف التوطن، وتصريحات الوزير الإسرائيلي ليبرمان المستفزة... ما تعليقكم؟

وبارك رئيس الوزراء الأردني لرئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة ما حظي به من تكريم من منظمة اليونسكو بمنحه ميدالية ابن سينا الذهبية لجهوده المعطاءة في قطاع الثقافة، كما بارك لسموه بإنعام جلالة الملك عليه بلقب "صاحب السمو الملكي الأمير". وقال إن "صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان رجل دولة استطاع بفضل حنكته السياسية المديدة أن ينهض باسم مملكة البحرين في المحافل الدولية".

وعن تطورات القضية الفلسطينية، قال إن "الأردن تعامل بكل حزم مع التصعيدات الإسرائيلية الأخيرة في القدس المحتلة والأماكن المقدسة"، مشدداً على أن تعامل بلاده مع إسرائيل يتم "من خلال معاهدة السلام".

وأكد أن لا شيء يجدي غير السلام الذي يعد الخيار الوحيد للنهوض بشعوب المنطقة، مضيفاً أن "الحل الوحيد يستند إلى قيام دولتين من خلال مفاوضات على مسائل الحل النهائي وعدم الخوض في طول وطروحات مؤقتة اثبتت الايام عدم نجاعتها".

وكان لنا شرف الالتقاء بدولة رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي... فإلى نص اللقاء:

• ما مساعي الحكومة الأردنية لمواجهة الأزمة المالية العالمية؟

– لقد تعاملت الحكومة مع ملف الأزمة الاقتصادية العالمية بمنتهى الوضوح والشفافية، فللمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي الذي يعتبر العصب الأساس للنشاط الاقتصادي وإدراكاً منا بأن زعزعة الثقة بجهازنا المصرفي وتعرثر أي من البنوك على غرار ما تم في عدد من دول العالم سيرفض اقتصادنا الوطني إلى مخاطر جمة يصعب معالجتها، فقد تركت جهودنا على الحفاظ على الثقة بهذا الجهاز من خلال القرار الذي اتخذته الحكومة بضمان الودائع وإجراء تخفيضات منتتالية على أسعار الفائدة وعلى نسبة الاحتياطي الإلزامي.

بالإضافة إلى ذلك فقد عملنا على توفير حجم كبير من السيولة للبنوك من خلال تحرير كامل لرصيد شهادات الإيداع لدى البنك المركزي الذي كان يزيد عن مليار دينار، واستطيع أن أقول إن أوضاع جهازنا المصرفي بخير، ويكفي على أرضية صلبة، وثقتنا بسر صرف الدينار تزداد يوماً بعد يوم، وهو مدعوم بمستوى مريح ومطمئن من الاحتياطات الأجنبية التي تتجاوز حالياً 9 مليارات دولار.

أما فيما يتعلق بوضع الموازنة العامة، فقد كان للآزمة المالية العالمية تبعات سلبية عليها تمثلت في تباطؤ حصيلة الإيرادات بفعل تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي وتراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ فاق جميع التوقعات جراء الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع العالمية ما أدى إلى تزايد الضغط على عجز الموازنة خلال هذا العام.

في ضوء هذه التطورات، فقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات فورية للحد من تفاقم عجز الموازنة إلى مستويات قد تهدد الاستقرار المالي في المملكة وأثراً تخفيف الضغوط على الموازنة العامة من خلال تقليص حجم الإنفاق، إذ قمنا بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق ووقف الإنفاق على المشاريع غير الضرورية في هذه المرحلة وبمبلغ 154 مليون دينار، بالإضافة إلى ذلك فقد اسهم التراجع في أسعار السلع العالمية في تخفيض حجم الدعم المخصص في موازنة هذا العام، وقد أسهمت هذه التطورات جميعها في تخفيض حجم الإنفاق العام بنحو 395 مليون دينار.

إن اقتصادنا الوطني وعلى الرغم من تباطؤ أداء بعض مؤشرات الرئيسية الا انه في وضع جيد وليس بالخطورة التي وصفها البعض ولا تزال الثقة باقتصادنا الوطني مرتفعة على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها خلال هذا العام، وهنا أود التأكيد على أن الحكومة تراقب باستمرار تطورات الوضع الاقتصادي وتقوم بشكل دوري بمناقشته من خلال الفريق الاقتصادي الوزاري الذي أترأسه شخصياً ليصار إلى اتخاذ كافة الإجراءات الفورية وللآزمة لمعالجة أية اختلالات قد تظهر جراء الأزمة المالية العالمية.

• كيف واجهت الحكومة الأردنية أزمة المياه في الأردن؟

– على الرغم من شح الموارد المائية في المملكة إلا أن قطاع المياه نما خلال السنوات العشر الماضية لمواكبة الطلب المتزايد على المياه، وذلك نتيجة الزيادة المطردة في عدد السكان والظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة، التي أثرت بشكل كبير على قطاع المياه بشكل خاص، إذ قامت وزارة المياه والري بوضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه وتتعاون الوزارة مع كافة أجهزة ووزارات الدولة المعنية والجهات المانحة من أجل تنفيذ مختلف أنواع المشاريع التي تلزم لمواجهة أزمة المياه على مختلف محافظات المملكة وحسب الاستعدادات المختلفة للمياه (الري، الثرب، الصناعة، الزراعة... الخ) علماً بأنه تم تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية الممولة من الحكومة ومن الجهات المانحة بلغت قيمتها خلال الأعوام (1999 – 2008) أكثر من 750 مليون دينار أردني.

وتوضع البرامج المختلفة ومنها مشاريع تطوير وإيجاد مصادر مياه جديدة ومشاريع تحديث شبكات المياه لتخفيض الفاقد كما اود ان اشير الى مشروع استراتيجي وهو مشروع جر مياه الديسي الى عمان الذي سينعكس ايجابياً على قطاع المياه في المملكة.

• ما مساعي الحكومة الأردنية لمواجهة أزمة ارتفاع فاتورة النفط؟

– في الحقيقة موضوع الطاقة وارتفاع الفاتورة النفطية على الاقتصاد الوطني من المواضيع التي توليها الحكومة جل اهتمامها. ولقد سبق لنا التحدث عن هذا الموضوع في مناسبات عديدة، ولقد أصبح واضحاً للجميع أن الحكومة قد تبنت سياسة واضحة في موضوع الطاقة على المدى المتوسط والبعيد تهدف من خلالها إلى تعظيم المصادر المحلية من الطاقة لتسهم بأكثر نسبة ممكنة في خليط الطاقة الكلي وأهم هذه المصادر الصخر الزيتي والطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والطاقة المتجددة والغاز الطبيعي المحلي.

ولقد حققنا نجاحات واضحة في هذا الصعيد. فخلال شهر مايو من هذا العام تم التوقيع على اتفاقية مهمة مع شركة شك لاستغلال الصخر الزيتي العميق لإنتاج النفط. ولقد بدأت الشركة أعمالها. ويجري التفاوض حالياً مع شركتين لاستغلال الصخر الزيتي السطحي لإنتاج النفط كما تم توقيع اتفاقية مع إحدى الشركات لتوليد الكهرباء باستغلال الصخر الزيتي بالحرق المباشر بحلول عام 2015. ومؤخراً أقرت الحكومة اتفاقية مع شركة برتش